

أثر الاستثمار على الطاقة الانتاجية

دكتور احمد منيس*

ان التطور المستقر للنمو الاقتصادي لا يتحقق الا اذا بلغ مجمل الاستثمارات قيمة معينة وهي كلها معينا . وهذا يعني ضرورة وجود علاقة محددة بين اثر الاستثمار على الدخل واثره على الطاقة الانتاجية . واذا كان اثر الدخل يتمثل في تكوين الدخل نتيجة الطلب على سلع الاستثمار عند الشروع فيه فإنه يمكن فهم اثر الاستثمار على الطاقة الانتاجية على انه خلق الطاقات الانتاجية عن طريق الاستثمار . فتأثير الطاقة يشير الى التوسيع في امكانية الانتاج في المدى الطويل . وبهذا فإن دراسة آثار الاستثمار في الفترات القصيرة جدا لا تأخذ في الاعتبار اثره على الطاقة الانتاجية . وعلى هذا الاساس فقد عالج كينز في كتابه عن النظرية العامة للتوظيف (١٩٣٦) فقط اثر الاستثمارات على الدخل حيث قد درس موضوع العوامل المؤثرة على الطلب الاجمالي على أساس نموذج لاقتصاد يتصرف بالركود ومع افتراض جهاز معين وطريقة معينة للإنتاج وعدد معين للسكان . ولكن في المدى الطويل لا يمكن غض النظر عن الآثار الازدواجية للاستثمار اي اثره على الدخل واثره على الطاقة الانتاجية . ومن هذا الواقع قد نتجت بعض المشكلات التي تحتاج الى صياغة وحل والتي ظهرت بصورة واضحة في المناقشات التفصيلية لنظرية النمو الاقتصادي في الفترات اللاحقة لمعهد كينز . وهنا تجدر الاشارة بصورة خاصة الى الدراسات التي قام بها الاقتصاديان الانجليزيان E. Domar و R. F. Harrod . فقد تتبع هذان الاقتصاديان المشكلة الرئيسية لنظرية النمو والمتاثرة بنظرية التوظيف الا وهى ايجاد معدل نمو الاستثمار

* . أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والتجارة ، جامعة فاربورنس .

الذى يضمن وجود توازن بين زيادة الدخل (الانتاج الفعلى) وبين زيادة الطاقة الانتاجية (الانتاج الممكن) .

وللتعرف على اثر الاستثمار على الطاقة الانتاجية يستخدم ما يسمى بمعامل رأس المال . فإذا كانت (K) تمثل رأس المال المتوفى في اقتصاد احدى الدول و (P) تمثل الطاقة (الانتاج الممكن) و (I) تمثل صاف الاستثمار فإنه يمكن التعبير عن اثر صاف الاستثمار على الطاقة الانتاجية بواسطة المعامل المتوسط لرأس المال (V) :

$$(1) \quad \frac{K}{P} = V$$

وهو يعطى مقدار رأس المال اللازم لانتاج وحدة من وحدات الانتاج . وكما هو معروف تعتبر (K) و (P) دوالا للزمن ، ومن باب التبسيط يفترض هنا أن متوسط معامل رأس المال ثابت بحيث ينتج بالنسبة لمعدلات التغير في (K) و (P) خلال الزمن ما يلى :

$$(2) \quad \frac{dk}{dt} = V \frac{dp}{dt}$$

وبما أن معدل التغير في رأس المال ($\frac{dk}{dt}$) يساوى صاف الاستثمار (I) يمكن كتابة المعادلة السابقة ايضا كما يلى :

$$(3) \quad I = V \frac{dp}{dt}$$

ولا يكون النمو الاقتصادي خاليا من التقلبات الا اذا استغلت المنشآت الطاقة الإضافية (dp) الناتجة عن زيادة الاستثمارات . وهذا لا يتحقق الا اذا امكن زيادة الدخل الحقيقي (dy) بمقدار يعادل الزيادة في الطاقة

أثر الاستثمار على الطاقة الانتاجية

الانتاجية (dp) . وعند درجة استغلال معينة للطاقة الانتاجية يتحتم

$$\frac{dy}{dt} = \frac{dp}{dt}$$

إضاً أن تكون

وبذلك يمكن كتابة المعادلة رقم (٢) إضاً كما يلى :

$$(4) \quad I = V - \frac{dy}{dt}$$

ويوضع $\frac{dy}{dt}$ لتساوي ΔY وكتابتها في الجانب الأيسر من المعادلة

ينتج ما يسمى بالمعامل الحدّي لرأس المال (V') :

$$(5) \quad \frac{I}{\Delta y} = V'$$

$$(6) \quad \Delta Y = \frac{I}{V'} \quad \text{أو}$$

المعامل الحدّي لرأس المال يقيس أثر الاستثمار على الطاقة الانتاجية ويبين المقدار الذي يجب أن يبلغه صافى الاستثمار اذا تعين أن يزيد الانتاج بمقدار ΔY . زيادة الطاقة الانتاجية تتوقف على العلاقة بين الاستثمار ومعامل رأس المال . ويتساوى المعامل الحدّي لرأس المال (V') مع المعامل المتوسط لرأس المال (V) عندما يكون الآخر ثابتاً . أما اذا ارتفع (انخفض) V يكون V' أعلى (أقل) من V .

وفي الاقتصاد الذى يتصرف بالتوظف الكامل وبظاهره التضخم يسعى القطاع الخاص للاستفادة من أثر الطاقة الانتاجية . أما بالنسبة لاستثمارات القطاع العام فانه يتبع فى الغالب عدم خلق طاقات انتاجية جديدة ما دام الطلب لم يستوعب بالكامل الطاقات المتوفرة . وبذلك يفضل القطاع العام تلك الاستثمارات التى تتصف بارتفاع أثر الدخل ولكنها لا تؤثر مباشرة على الطاقة الانتاجية وذلك مثل الاستثمارات فى بناء الطرق وفى مجال التعليم .

المراجع :

- 1 — Domar, E. D. "Capital Expansion, Rate of Growth and Employment," **Econometrica**, Vol. 14 (1946).
- 2 — Domar, E. D., "Expansion and Employment," **American Economic Review**, Vol. 37 (1947).
- 3 — Meinhold, H., "Investitionen," in : **Handwoerterbuch der Sozialwissenschaft**, Band V.
- 4 — Neumann, M., **Theoritische Volkswirtschaftslehre** Heidelberg 1973.
- 1 — **Einfuhrung und theorie des Volkseinkommens,**